

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ΕΠΙΣΤΗΜΟΝΟΝ ΚΑΙ ΔΙΟΙΚΗΤΗ
ΕΠΙΣΤΗΜΟΝΟΝ ΚΑΙ ΔΙΟΙΚΗΤΗ



المملكة المغربية
الربيع الحوتمة

الجلسة الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة

(الفصل 100 من الدستور)

مجلس المستشارين

الثلاثاء 11 ذي القعدة 1442 (22 يونيو 2021)

جواب رئيس الحكومة الدكتور سعد الدين العثماني

السؤال المحوري:

"تدابير استقبال ومواكبة الجالية المغربية بالخارج في ظل الإكراهات

الناجمة عن وباء كوفيد-19"

الفهرس

3	توطئة.....
7	محور تمهيدي
7	1. دور المغاربة المقيمين بالخارج في الدفاع عن القضايا الوطنية ودعم التنمية ببلادهم
7	1.1 في مجال الدفاع عن القضايا الوطنية المصرية
8	2. في مجال دعم التنمية بوطنهم الأم
8	II. حصيلة التدابير الحكومية لفائدة المغاربة المقيمين بالخارج
9	1. تطوير وتجويد الخدمات الموجهة لفائدة المغاربة المقيمين بالخارج
11	2. تعبئة الكفاءات المغربية المقيمة بالخارج
11	3. دعم مساهمة مغاربة العالم في دينامية الاستثمار والإنعاش الاقتصادي
12	4. مواكبة المغاربة المقيمين بالخارج أثناء جائحة كوفيد-19
	المحور الأول: التدابير المتعلقة باستقبال المغاربة المقيمين بالخارج في إطار
13	عملية مرحبا.....
14	I. الترتيبات التحضيرية لعملية "مرحبا 2021"
15	II. تخفيف القيود على تنقل المسافرين الراغبين في الولوج إلى التراب الوطني
16	1. قرار استئناف الرحلات الجوية والتدابير الصحية الموازية
17	2. شروط دخول التراب الوطني
18	III. التدابير والإجراءات الإدارية
20	IV. التدابير المرتبطة بالنقل البحري والجوي
20	1. على مستوى النقل البحري
22	2. على مستوى النقل الجوي
24	3. التدابير الصحية والاحترازية المواكبة
25	4. مخطط التدبير المطاري
26	5. تدابير خاصة بالفئات الهشة
26	6. تحسين ظروف الإقامة بمؤسسات الإيواء
28	المحور الثاني: التدابير والإجراءات المتخذة لمواكبة عملية "مرحبا 2021" ..
28	I. أعلى مستوى المواكبة القانونية والإدارية
29	II. أعلى مستوى التواصل
30	III. إبراز كفاءات المغاربة المقيمين بالخارج
31	IV. الاحتفال باليوم الوطني للمغاربة المقيمين بالخارج
32	خاتمة.....

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين.

توطئة

أود في البداية أن أشكر أعضاء مجلسكم الموقر على طرح هذه الأسئلة في موضوع "تدابير استقبال ومواكبة الجالية المغربية بالخارج في ظل الإكراهات الناتجة عن وباء كوفيد-19"، التي تهم شريحة عزيزة على قلوبنا جميعا من أخواتنا وإخواننا المواطنين المقيمين بالخارج، والذين يقدر عددهم حاليا بحوالي 5 ملايين مواطنة ومواطن، أي ما يناهز 12% من ساكنة المغرب، أزيد من 85% منهم يتواجدون بأوروبا.

وهي شريحة تلقى رعاية واهتماما خاصين وموصولين من لدن جلالة الملك محمد السادس نصره الله، الذي لا تكاد تخلو خطبه السامية من الإشارة إلى قضايا مغاربة العالم، والدعوة إلى الاهتمام بشؤونهم والتجاوب مع انشغالاتهم وانتظاراهم.

وقد تجسدت هذه الرعاية المولوية في التعليمات الملكية السامية التي تفضل جلالة الملك حفظه الله الأسبوع الماضي بإصدارها للسلطات المعنية ولكافة المتدخلين، قصد العمل على تسهيل عودة العائلات المغربية بالخارج إلى بلادهم بسرعة وأمان وبأثمنة مناسبة.

وفي هذا الإطار، أمر جلالته كل المتدخلين في مجال النقل الجوي، خاصة شركة الخطوط الملكية المغربية، وكذا مختلف الفاعلين في النقل البحري، بالحرص على اعتماد أسعار معقولة تكون في متناول الجميع، وتوفير العدد الكافي من الرحلات،

لتمكين العائلات المغربية بالخارج من زيارة وطنها، وصلة الرحم بأهلها وذويها، خاصة في ظروف جائحة كوفيد-19.

كما دعا جلالته كذلك كل الفاعلين السياحيين، سواء في مجال النقل أو الإقامة، لاتخاذ التدابير اللازمة، قصد استقبال أبناء الجالية المغربية المقيمين بالخارج في أحسن الظروف وفي أمان وبأتمنة ملائمة.

كما تفضل جلالة الملك نصره الله بإعطاء تعليماته السامية لمؤسسة محمد الخامس للتضامن لمواكبة أفراد الجالية المغربية المقيمة بالخارج على متن البواخر التي تؤمن العبور، وذلك لضمان استفادتهم من ظروف مثلى خلال العبور والوصول.

ودعا جلالته السفارات والقنصليات العامة للمملكة بالخارج لتتجدد في هذه العملية، وتقوم بتسهيل جميع الإجراءات القنصلية والإدارية المطلوبة من طرف المواطنين المغاربة، وكذا الأجانب الراغبين في زيارة المغرب، والتجاوب بطريقة ناجعة مع طلباتهم وانتظاراتهم.

وقد خلفت هذه التعليمات الملكية السامية صدى طيبا، وارتياحا كبيرا في أوساط المغاربة المقيمين بالخارج، وزادت من حماسهم وورغبتهم في زيارة بلادهم، رغم ظروف الجائحة والصعوبات التي عانوها طيلة فترة الجائحة في بلدان الإقامة، والتي أبعدهم عن بلادهم وأسرههم وذويهم لسنتين، مما سيعطي لهذا الصيف نكهة خاصة، وسيتمكن أفراد مغاربة العالم من استدراك ما فاتهم خلال السنة الماضية، وقضاء عطلتهم بين أهلهم وذويهم في أحسن الظروف.

وتنفيذا للتعليمات الملكية السامية، تجندت الحكومة لاتخاذ كافة التدابير والإجراءات والترتيبات الضرورية لإنجاح عملية عودة المواطنين المغاربة المقيمين بالخارج إلى أرض الوطن، برسم سنة 2021، والتي انطلقت منذ 15 يونيو الجاري. كما تنكب السلطات العمومية لتيسير عملية الاستقبال، ومواكبة المغاربة المقيمين بالخارج أثناء مقامهم إلى حين عودتهم إلى بلدان الاستقبال.

وقد استند قرار السماح بالسفر من وإلى المغرب ابتداء من 15 يونيو إلى المؤشرات الإيجابية للحالة الوبائية ببلادنا، وانخفاض عدد الإصابات والوفيات بفيروس كورونا المستجد، ولا سيما مع تقدم الحملة الوطنية للتلقيح التي كان جلاله الملك محمد السادس حفظه الله قد أعطى انطلاقها، والتي تسجل نتائج مقدره رغم الصعوبات المرتبطة بتوفر اللقاح دوليا.

وبالمناسبة لا بد من تجديد التنويه بالعمل الكبير الذي تقوم به الأطقم البشرية، الطبية والإدارية، المشرفة على سير عملية التلقيح، وكذا العمل الدؤوب للقطاعات المعنية بتوفير الجرعات الضرورية لضمان السير العادي لعملية التلقيح.

ومما يبعث على الارتياح أن تزايد عدد المواطنين المستفيدين من التلقيح، الذي يقارب 10 ملايين شخص، يتوازي مع وضعية وبائية تحت السيطرة، من حيث عدد الحالات النشطة والحالات الخطيرة، والوفيات التي بقيت مستقرة، مما يستوجب الحمد والشكر لله تعالى، كما يقتضي الاستمرار في الالتزام بالإجراءات الاحترازية والصحية الفردية والجماعية، حتى تتمكن بلادنا من الخروج من هذه الجائحة سالمة بإذن الله.

وإذا كانت الوضعية الوبائية ببلادنا متحكم فيها، وإذا كانت التدابير الاحترازية والاستباقية قد جنبت بلادنا الأسوء، وتفادينا عشرات الآلاف من الحالات الحرجة والخطرة، وآلاف الوفيات، وذلك بفضل الله ومنه، فإن الوضعية الوبائية بالعالم تستدعي استمرار الحيطة والحذر، إذ لا تزال تطورات المتحورات الجديدة تحير العلماء والمتخصصين، وتشكل تحديا كبيرا للجهات الصحية عبر العالم.

وعلاقة بالمواطنين الموجودين خارج المغرب، نثمن عاليا القرار الملكي السامي بإعادة جميع القاصرين المغاربة غير المصحوبين بذويهم والموجودين بدول الاتحاد الأوروبي إلى المغرب، في إطار آليات التعاون التي تم وضعها لهذا الغرض مع بعض هذه البلدان، مما مكن من عودة عشرات القاصرين إلى المغرب.

وجوابا على أسئلة السيدات والسادة المستشارين، سأتطرق في محور أول إلى التدابير المتعلقة باستقبال المغاربة المقيمين بالخارج، فيما سأخصص المحور الثاني للتدابير والإجراءات الخاصة بمواكبة المغاربة المقيمين بالخارج خلال مقامهم الصيفي بأرض الوطن.

وقبل ذلك لا بأس من التذكير بدور المغاربة المقيمين بالخارج في دعم التنمية بوطنهم الأم، وفي الدفاع عن قضاياهم المصيرية، وكذا بالتدابير والإجراءات التي اتخذتها الحكومة لفائدة المغاربة المقيمين بالخارج وفاء بالتزاماتها الواردة في البرنامج الحكومي، وكذا في إطار التخفيف من تداعيات جائحة كورونا.

١. دور المغاربة المقيمين بالخارج في الدفاع عن القضايا الوطنية ودعم التنمية ببلادهم

1. في مجال الدفاع عن القضايا الوطنية المصيرية

لا يخفى عليكم الدور الذي يضطلع به المغاربة المقيمون بالخارج في الدفاع عن القضايا المصيرية للوطن، وعلى رأسها قضية الوحدة الترابية للمملكة، حيث ما فتئوا يؤكدون، في مختلف المناسبات، تشبثهم بوحدة بلادهم، واستعدادهم لبذل الغالي والنفيس في سبيل الدفاع عن مقدسات الوطن الغالي وقضاياها العادلة، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك حفظه الله.

ولا أدل على ذلك تجند المغاربة في شتى أنحاء العالم، خلال التطورات الأخيرة التي شهدتها قضية وحدتنا الترابية، للتصدي لمناورات المناوئين، والوقوف سدا منيعا في وجه كل من سولت له نفسه النيل من سيادة بلادنا ومصالحها الحيوية، حيث كانوا دوما في الموعد كما هو الشأن عندما يتعلق الأمر بالقضايا المصيرية لوطنهم.

كما أن جمعيات وفعاليات المجتمع المدني المغربي ببلدان المهجر ما فتئت تعمل على تطوير قدراتها الترافعية للتعريف بالقضية الوطنية في دول الإقامة ومواجهة خطاب الانفصال وتحسيس الرأي العام المدني والسياسي بالحقائق التاريخية حول قضية الصحراء المغربية بحكم تواجدها واحتكاكها ومعرفتها بمجتمعات هذه البلدان.

وفي هذا الإطار، لا يسعنا إلا أن نوجه التحية للجالية المغربية في مختلف أنحاء العالم التي تعبأت للتعبير عن تضامنها مع الوطن الأم، وانخرطت بشكل تلقائي في إبطال مؤامرات خصوم وحدتنا الترابية، وندعوها إلى مواصلة التعبئة واليقظة خدمة لقضايا وطنها الأم، وذلك في إطار دبلوماسية موازية من شأنها تعزيز ودعم الدبلوماسية الرسمية، وأن تشكل قيمة مضافة لها.

2. في مجال دعم التنمية بوطنهم الأم

يتميز مغاربة العالم بوطنيتهم العالية وتشبثهم ببلادهم وحبهم لها، وكذا بدعمهم للنشاط الاقتصادي والتجاري والسياحي بها، حيث تمثل تحويلاتهم المنتظمة والمتزايدة ثاني مصدر للعملة الأجنبية.

وبخلاف التوقعات المرتبطة بجائحة كورونا، عرفت التحويلات المالية إلى المغرب خلال سنة 2020 ارتفاعا ب 5 % حيث بلغت تلك التحويلات حوالي 68 مليار درهم، ما يمثل 6,5 في المائة من الناتج الداخلي الخام، مقابل 64,9 مليار درهم خلال سنة 2019، وهو المبلغ نفسه المسجل أيضا سنة 2018.

كما بلغت التحويلات المالية للمغاربة المقيمين بالخارج 28,8 مليار درهم برسم الأشهر الأربعة الأولى لسنة 2021، مقابل 19,84 مليار درهم خلال الفترة نفسها من السنة الماضية، أي بارتفاع وصل 45,3% في المائة مقارنة مع نهاية أبريل 2020 (مكتب الصرف).

وتتجلى أهمية هذه التحويلات في كونها تدعم بشكل كبير رصيد البلاد من النقد الأجنبي، حيث شكلت التحويلات برسم سنة 2020 حوالي 20% من احتياطي النقد الأجنبي الذي بلغ ما يقرب 320 مليار درهم.

على مستوى الأسر، أكثر من ثلاثة أرباع تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج توجه لدعم أسرهم في المغرب وذلك رغم الظرفية المرتبطة بالأزمة الصحية في مختلف بلدان استقبال العمالة المغربية.

إلى جانب ذلك فقد مكنت قوة تضامن مغاربة العالم مع بلادهم خلال الجائحة وخاصة الخبراء المغاربة العاملين بكبريات المؤسسات الطبية والدوائية من نقل خبرات مهمة وربط الجسور مع مراكز البحث عبر العالم.

11. حصيلة التدابير الحكومية لفائدة المغاربة المقيمين بالخارج

لقد كانت العناية بمغاربة العالم دوما في صلب اهتمامات الحكومة، وذلك قياما بالواجب تجاه هذه الفئة الغالية من المواطنين والمواطنات، وتنفيذا للتعليمات الملكية

السامية الرامية إلى الاعتناء بأفراد الجالية المغربية بالخارج، ووفاء بالالتزامات الواردة في البرنامج الحكومي.

ويتجلى ذلك من خلال عدد من المجالات، منها على الخصوص:

1. تطوير وتجويد الخدمات الموجهة لفائدة المغاربة المقيمين بالخارج

من أبرز التدابير المتخذة في هذا الإطار:

- ✓ تطوير وتجويد الخدمات القنصلية لفائدة مغاربة العالم، لا سيما من خلال:
 - تعزيز الشبكة القنصلية وتقريب خدماتها، عبر فتح قنصليات جديدة والاستمرار في عملية إعادة تأهيل البنايات القنصلية وتهيئة فضاءاتها؛
 - تبسيط المساطر واعتماد التدبير الرقمي وتحسين ظروف الاستقبال بالقنصليات؛
 - تسريع الخدمات الأساسية الخاصة بسحب بعض الوثائق في الحالات المستعجلة القصوى خاصة بالنسبة لجواز السفر والبطاقة الوطنية للتعريف؛
 - اعتماد بوابة مكتب الضبط الرقمي من أجل التدبير الإلكتروني للمراسلات.
- ✓ الاهتمام بمعالجة شكايات مغاربة العالم، من خلال:
 - وضع ومأسسة منظومة مندمجة لتلقي وتتبع ومعالجة شكايات المغاربة المقيمين بالخارج؛
 - الشروع في إحداث فضاء رقمي للخدمات العمومية موجه للمغاربة المقيمين بالخارج في إطار تنزيل مقتضيات القانون رقم 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية.
- ✓ تعزيز الخدمات الثقافية والتربوية، لا سيما من خلال:
 - إحداث مراكز ثقافية مغربية بالخارج على شكل "مؤسسات" تخضع فيا يخص تنظيمها وإدارتها وتسييرها للقواعد المنصوص عليها في النظام القانوني الجاري به العمل في بلد الاستقبال؛
 - مواصلة تنفيذ برنامج الجامعات الثقافية، بصيغة متجددة، لفائدة الشباب المغاربة

المقيمين بالخارج الذين تتراوح أعمارهم ما بين 18 و25 سنة والذي يهدف إلى الحفاظ على الهوية المغربية للأجيال الصاعدة لمغاربة العالم؛

- مواصلة تعليم اللغة العربية والثقافة المغربية لأطفال الجالية المغربية المقيمة بالخارج، حسب ما تتيحه دول الاستقبال.

✓ تعزيز الخدمات الاجتماعية، لا سيما من خلال:

- دعم تمدرس أبناء الأسر المغربية المعوزة المقيمة ببعض الدول، وتحويل منح جامعية لفائدة الطلبة المعوزين من أبناء المغاربة المقيمين بالخارج؛

- دعم الجمعيات العاملة لفائدة المغاربة المقيمين بالخارج والمهتمة بقضاياهم؛

- الشروع في وضع فضاء رقمي خاص بالخدمات التي تضعها القطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية رهن إشارة المغاربة المقيمين بالخارج مثل خدمات التخميم؛

- اعداد مشروع قانون لوضع نظام للحماية الاجتماعية لفائدة المغاربة المقيمين بالدول التي لا تجمعها اتفاقيات مع المغرب في هذا المجال.

✓ المواكبة القانونية لفائدة المغاربة المقيمين بالخارج، لا سيما من خلال:

- مراجعة نظام المساعدة القانونية وتجويد هذه الخدمة الموجهة لفائدة المغاربة المقيمين بالخارج الموجودين في وضعية اجتماعية هشة. وأذكر أنه تم عقد 25 اتفاقية بين سفارات وقنصليات المملكة ومكاتب للمحامين بالخارج، موزعة على 13 بلد استقبال؛

- إحداث آلية للمواكبة الاجتماعية لفائدة المغريبات المقيمت بالخارج والمتواجدات منهن في وضعية هشة؛

- وضع برنامج عمل مشترك مع القطاعات الحكومية المعنية فيما يتعلق بحل المشاكل ذات الصلة، على الخصوص، بقضايا الزواج والطلاق وكفالة الأطفال المهملين والتوثيق العدلي ونظام الحالة المدنية؛

- تطوير عدد من الخدمات الموجهة لفائدة المغاربة المقيمين بالخارج من قبل الوكالة الوطنية للمحافظة على الأملاك العقارية المسح العقاري والخرائطية، ومن جملتها تطبيق "محافظتي" الذي يتيح لهم تتبع وضعية عقاراتهم عن بعد.

2. تعبئة الكفاءات المغربية المقيمة بالخارج

- أولت الحكومة، بتعليمات ملكية سامية، أهمية كبرى للاستعانة بالخبرة المغربية في الخارج من أجل تقوية مساهمتها في مختلف الأوراش الوطنية، لا سيما من خلال:
- اعتماد البرنامج الوطني لتعبئة الكفاءات المغربية المقيمة بالخارج، والذي سيتمكن من تعبئة 10.000 كفاءة و500 ألف مستثمر في أفق سنة 2030.
- الشروع في تنفيذ المرحلة الأولى من برنامج أكاديمية الكفاءات المغربية بالخارج (MRE Academy)، الذي مكن من تعبئة 4500 كفاءة للإسهام في تطوير العرض الوطني في مجال التكوين المهني وتنفيذ برنامج مدن المهن والكفاءات؛
- إطلاق الصيغة الجديدة لبرنامج المنتدى الدولي للكفاءات المغربية المقيمة بالخارج "فينكوم"؛
- إطلاق منصة رقمية "بلادي في قلبي"، لتعزيز التواصل مع المغاربة المقيمين بالخارج وتقوية الارتباط بالوطن وتعزيز إشعاع المملكة جهويا وقاريا ودوليا.
- تطوير منصة تعبئة الكفاءات المغربية بالخارج "مغربكم"، لجرد هذه الكفاءات ومجالات خبرتها، تيسيرا لتعبئتها للمساهمة في الأوراش الوطنية؛
- إحداث "الجائزة الوطنية للكفاءات المغربية بالخارج"، والتي تمنح سنويا تقديرا لإسهاماتها في الأوراش التنموية التي يعرفها المغرب، وفي إشعاعه بالخارج والدفاع عن قضاياها الاستراتيجية.

3. دعم مساهمة مغاربة العالم في دينامية الاستثمار والإنعاش الاقتصادي

من أهم التدابير المتخذة في هذا الإطار:

- إعداد مخطط عمل لمواكبة وتحفيز المغاربة المقيمين بالخارج للاستثمار بالمغرب، بشراكة مع "الجهة الثالثة عشر" التابعة للاتحاد العام لمقاولات المغرب، بهدف تعبئة 500.000 مستثمر من مغاربة العالم في أفق سنة 2030؛
- تحيين ومراجعة شروط الولوج إلى الصندوق المخصص لدعم المستثمرين المغاربة المقيمين بالخارج "MDM Invest" للاستثمار بالمغرب، لتصبح أكثر مرونة، مع تبسيط مسطرة الاستفادة وتيسير الولوج إليه؛
- الشروع في إحداث منصة خاصة لتوجيه ومواكبة مغاربة العالم تمكنهم من التعرف على مساطر الاستثمار بالمغرب، وكذا الفرص المتاحة والآليات التحفيزية.

4. مواكبة المغاربة المقيمين بالخارج أثناء جائحة كوفيد-19

- نظرا لخصوصية الوضع الدولي والوطني المرتبط بتفشي جائحة كورونا وتداعياتها الصحية والاقتصادية والاجتماعية، عملت الحكومة على التجاوب مع المطالب الآنية والمستعجلة للمغاربة المقيمين بالخارج، من خلال جملة من التدابير، من أبرزها:
- إحداث خلايا اليقظة والرصد، منذ 16 مارس 2020، لتوجيه ومواكبة المغاربة المقيمين بالخارج والرفع من مستوى التواصل معهم والتجاوب مع طلباتهم وشكاياتهم؛
 - توفير خدمة رقمية لتلقي ومعالجة شكايات المواطنين المغاربة المقيمين بالخارج عن بعد، حيث تم تلقي ومعالجة شكاياتهم بتنسيق مع القطاعات والمؤسسات الوطنية المعنية؛
 - تقديم 6500 استشارة قانونية للمغاربة المقيمين بالخارج، من خلال وضع، لهذا الغرض، لائحة بأسماء وهواتف 56 من المحامين المغاربة ومن أصل مغربي الممارسين بالخارج بـ 14 دولة؛
 - مواكبة المغاربة المقيمين بالخارج للعودة إلى بلدان إقامتهم، حيث تم تمكين ما يفوق 72.000 مواطنة ومواطن منهم من العودة إلى بلدان إقامتهم الاعتيادية.

المحور الأول: التدابير المتعلقة باستقبال المغاربة المقيمين بالخارج في إطار عملية مرحبا

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين،

من المعلوم أن عملية "مرحبا"، التي تتم تحت الرئاسة الفعلية لجلالة الملك حفظه الله، تعد عملية فريدة من نوعها عبر العالم، لكونها مناسبة سنوية متميزة يؤكد من خلالها المغاربة المقيمون بالخارج ارتباطهم الوثيق وصلتهم الوطيدة بوطنهم الأم، وبالنظر إلى حجم الإمكانيات اللوجستيكية والبشرية والمادية والتقنية المرصودة لها، خاصة من طرف مؤسسة محمد الخامس للتضامن التي تقوم بدور محوري في هذه العملية. وتمكن هذه العملية سنويا أزيد من 3 ملايين مواطنة ومواطن مغاربة مقيمين بالخارج من قضاء عطلتهم الصيفية بأرض الوطن.

وقد بلغت هذه العملية مستوى عاليا من النضج والتنسيق بفضل تجند وتعبئة كافة القطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية، مما مكن من تطوير الإمكانيات المتعلقة بالبنية التحتية للاستقبال، وتسهيل المساطر الإدارية عند شرطة الحدود والجمارك، والرفع من جودة الخدمات على متن السفن والطائرات، كل ذلك في سبيل تيسير عودة المغاربة المقيمين بالخارج إلى أرض الوطن في أحسن الظروف وعلى جميع المستويات.

وبالرجوع لآخر عملية برسم سنة 2019 فقد تم تسجيل على مستوى الدخول، 2.965.462 فردا بزيادة بلغت 3,47% مقارنة مع سنة 2018، وهو رقم قياسي يجسد الارتباط القوي لمغاربة العالم ببلدهم الأم المغرب. وقد بلغ عدد العربات التي دخلت إلى التراب الوطني 406.678 وحدة، بزيادة بلغت 1,32%.

وإذا كانت عملية مرحبا قد توقفت اضطراريا سنة 2020 بسبب تداعيات جائحة كورونا، فإن هذه السنة ستكون مناسبة لرفع تحد خاص يتجلى في رهان

إنجاح عملية العبور في ظل ظروف استثنائية وغير مسبوقة بفعل استمرار جائحة كورونا، وتداعياتها على مختلف الأصعدة.

نحن اليوم إذن أمام ملحمة وطنية حقيقية، يجب أن ننجحها، فيكون صيف 2021 صيف ترسيخ مغرب الوطنية، مغرب التضامن. ومن أهم مكاسب إنجاز هذه العملية هو أن عشرات الآلاف من الجيل الثالث والرابع من مغاربة العالم سيزورون بلادهم ويصلون الرحم مع أسرهم الكبيرة من أجداد وجدات، وأخوال وخالات، وأعمام وعمات، وهذا مكسب وطني وإنساني واجتماعي لا يقدر بثمن، وهو رهان يجب أن نسعى لكسبه.

1. الترتيبات التحضيرية لعملية "مرحبا 2021"

اعتبارا للوضع الراهن الذي تعيشه بلادنا والعالم برمته، والمرتبط بانتشار جائحة كورونا، وضرورة الحفاظ على صحة مواطنينا داخل وخارج أرض الوطن، ونظرا للتطورات الأخيرة للوضعية الوبائية على المستوى العالمي، فإن تنظيم عملية "مرحبا" هذه السنة يكتسي طابعا خاصا في ارتباط بتطور الحالة الوبائية، مما جعل السلطات المغربية تستعد لكافة السيناريوهات المحتملة، من خلال اتخاذ جملة من الترتيبات التحضيرية:

- عقد اجتماعات اللجنة الوطنية المكلفة بتتبع عملية عبور، لدراسة التدابير والإجراءات المتعلقة بتنظيم العملية على مختلف المستويات الأمنية والصحية وغيرها؛
- عقد اجتماعات المكتب المركزي للتنسيق على مستوى القيادة العامة للقوات المسلحة الملكية بالرباط لتتبع سير العملية وتنسيق الجهود لإيجاد الحلول المناسبة للمشاكل أو الصعوبات التي قد تعترض السير العادي والمنتظم للعملية أو التي تواجه المواطنين العائدين؛

- تهيئ البنىات التحتية واللوجستية للموانئ والفضاءات المخصصة للاستقبال، واعتماد بروتوكول وإجراءات خاصة بدخول المسافرين إلى أرض الوطن؛
- إعداد برنامج يهدف إلى تطوير آليات الاستقبال وتعزيز الخدمات المقدمة لمغاربة العالم بما فيها الخدمات الطبية، وكذا مواكبتهم خلال عملية العبور ومقامهم الصيفي بالمغرب؛
- إعداد مختلف التدابير والإجراءات الكفيلة بمكافحة انتشار وباء كوفيد 19 أثناء عملية السفر، من خلال:
 - اعتماد بروتوكول وإجراءات خاصة بدخول المسافرين إلى أرض الوطن؛
 - تكثيف الفرق الطبية في جميع مسارات المرور وفي كل المعابر؛
 - تجهيز البواخر بمختبرات للكشف عن الفيروس وإحداث مختبرات بالموانئ بالنسبة للرحلات القصيرة، وفي المطارات، وفي مختلف المعابر؛
 - اعتماد الاختبارات السريعة للكشف عن داء كوفيد 19؛
 - مراقبة درجات الحرارة للمسافرين طيلة مسارات العبور.

II. تخفيف القيود على تنقل المسافرين الراغبين في الولوج إلى التراب الوطني

مع التحكم النسبي في تفشي جائحة كورونا وتحسن مؤشرات الحالة الوبائية وانخفاض عدد الإصابات، خصوصاً مع تكثيف حملات التلقيح، اتخذت بلادنا إجراءات تدريجية جديدة لتخفيف القيود على تنقل المسافرين من وإلى المغرب، وتسعى هذه الإجراءات إلى تسهيل عودة المغاربة المقيمين بالخارج إلى أرض الوطن، وذلك بعد أن اتخذت بلادنا قرارات أخرى لتخفيف القيود داخل الوطن.

وستجري هذه العملية وفق مقاربة تزاوج بين الانفتاح التدريجي، أخذاً بعين الاعتبار تطور الوضعية الوبائية الوطنية والدولية، وبين الحفاظ على المكتسبات التي

حقتها بلادنا لمنع انتشار فيروس كورونا، وتفاديا لا قدر الله لأي تدهور في الوضعية الوبائية ببلادنا.

ويهدف تقليل مخاطر تدهور الوضعية الوبائية وحدوث موجة جديدة للانتقال الجماعي للفيروس، لا سيما عبر دخول السلالات المتحورة للـسارس-كوف-2 إلى المغرب عبر استئناف الرحلات الدولية، وبالموازاة مع انتعاش السياحة ورفع القيود على التجمعات والتنقلات التي كانت مفروضة من قبل، حددت وزارة الصحة البروتوكول الصحي للأسفار الدولية، والذي سيأتي تفصيله فيما يلي من هذا العرض.

1. قرار استئناف الرحلات الجوية والتدابير الصحية الموازية

قررت الحكومة استئناف الرحلات الجوية من وإلى المملكة المغربية، ابتداء من يوم الثلاثاء 15 يونيو 2021، عبر رحلات ستتم في إطار تراخيص استثنائية، بالنظر إلى كون المجال الجوي للمملكة مازال مغلقا.

وفي هذا الإطار، وُضِعَت قائمتان "أ" و "ب" لتصنيف البلدان بناء على مؤشرات الحالة الوبائية بهذه البلدان. وسيتم تحيين القائمتين بشكل منتظم حسب تطور الوضع الوبائي بهذه الدول، بناء على توصيات وزارة الصحة وأخذا بعين الاعتبار المؤشرات الرسمية التي توفرها منظمة الصحة العالمية والدول المعنية، وكذا قرارات اللجنة العلمية الوطنية. وقد حُصرت هاتان القائمتان بتاريخ 6 يونيو الجاري كما يلي:

- القائمة "أ" تتضمن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وغير المذكورة في القائمة "ب"، والتي تتوفر على مؤشرات إيجابية فيما يتعلق بالتحكم في الحالة الوبائية، وخاصة انتشار الطفرات المتحورة للفيروس؛
- القائمة "ب"، وتهم لائحة حصرية من 74 بلدا، يشكلون مجموع الدول غير المعنية بإجراءات التخفيف الواردة في القائمة "أ"، اعتبارا لوضعيتها الوبائية غير المستقرّة، أو التي تعرف انتشارا للسلالات المتحورة أو التي لا تتوفر عنها إحصائيات دقيقة حول وضعيتها الوبائية.

وستخضع لائحة الدول المدرجة في القائمتين "أ" و "ب"، لتحيين منتظم على المواقع الإلكترونية للوزارات المكلفة بالشؤون الخارجية والصحة والسياحة، على الأقل مرتين في الشهر، وكلما اقتضت الضرورة ذلك، وفي هذا الإطار، تم تحيين أول بتاريخ 14 يونيو الجاري، والذي أدرج دولة جديدة ضمن القائمة "ب".

ومن جهة أخرى، سيستفيد الحاملون لشهادات التلقيح الأجنبية من نفس الامتيازات التي تمنحها شهادة التلقيح المغربية للمواطنين المغاربة داخل التراب الوطني.

2. شروط دخول التراب الوطني

تم تحديد شروط الولوج إلى التراب الوطني في إطار هذه العملية حسب اللائحتين سالفتي الذكر:

أ. بالنسبة للمسافرين القادمين من الدول المدرجة في القائمة "أ"

وفق التحيين الذي قامت به وزارة الصحة يوم 11 يونيو 2021، فسيمكن للمسافرين القادمين من الدول المدرجة في القائمة "أ"، سواء كانوا مواطنين مغاربة، أو أجانب مقيمين في المغرب، أو مواطني تلك الدول أو أجانب مقيمين بها، الولوج للمملكة شريطة:

- تقديم جواز للتلقيح يثبت أن الشخص تم تلقيحه بالكامل؛
- بالنسبة للأشخاص الذين لم يتمكنوا من تلقي التلقيح أو لم يتم تلقيحهم بشكل كامل، فعليهم تقديم اختبار الكشف (PCR) سلبي لا تتجاوز مدته 48 ساعة قبل الصعود على متن الطائرة أو السفينة؛
- إعفاء الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 11 سنة من اختبارات الكشف؛
- تنزيل البطاقة الصحية للركاب عبر الإنترنت قبل الصعود (يتم توزيعها أيضاً على متن الطائرة أو الباخرة) وملؤها، ولا سيما بالعنوان الشخصي داخل المغرب للمسافر، ورقمي هاتف يتيحان التواصل معه، عند الضرورة، خلال الأيام العشرة (10) التي تلي دخوله التراب الوطني.

ب. بالنسبة للمسافرين القادمين من الدول المدرجة في القائمة "ب"

يتوجب على المسافرين القادمين من الدول المدرجة في هذه القائمة ما يلي:

- الإدلاء باختبار "PCR" سلمي لا تتجاوز مدته 48 ساعة قبل عملية الإركاب؛
- الخضوع لحجر صحي مدته 10 أيام، بأحد الفنادق التي تم تحديدها من قبل السلطات المغربية، وهي موزعة على كافة جهات المملكة؛
- إجراء اختبار PCR في اليوم التاسع من الحجر.

III. التدابير والإجراءات الإدارية

تنفيذا للتعليمات الملكية السامية لجلالة الملك حفظه الله إلى مؤسسة محمد الخامس للتضامن، وُضعت ترتيبات خاصة لبقائها رهن إشارة أفراد الجالية المغربية المقيمة بالخارج على متن البواخر التي تؤمن العبور، وذلك لضمان استفادتهم من ظروف مثلى خلال العبور والوصول.

وتتوخى هذه الترتيبات تسهيل مجموع المساطر الإدارية والجمركية والصحية، خلال عملية العبور، لضمان ظروف آمنة وسليسة ومُرضية أثناء السفر وخلال الوصول والإقامة في المغرب.

وسيتم الاستمرار في العمل بباقي التدابير الاعتيادية الأخرى المتعلقة بالاستقبال والمساعدة، التي تؤمنها مؤسسة محمد الخامس للتضامن، في المغرب وبالخارج.

ومن جهتها تجندت السفارات والقنصليات العامة للمملكة بالخارج خلال هذه العملية وتسهيل جميع الإجراءات القنصلية والإدارية المطلوبة من طرف المواطنين المغاربة والأجانب الراغبين في زيارة المغرب، والتجاوب بطريقة ناجعة مع طلباتهم وانتظاراتهم.

وقد اتخذت وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج عدة تدابير على مستوى تعبئة الموارد البشرية والدعم التقني، داخل الإدارة

المركزية كما على مستوى البعثات الدبلوماسية والمراكز القنصلية المغربية بالخارج، خاصة تلك التي تدخل موانئ العبور الأجنبية المعنية، في نطاق اختصاصها القنصلي.

ومن جملة هذه التدابير:

- فتح وكالات قنصلية متنقلة في موانئ العبور من بداية العملية إلى نهايتها، لتقديم خدمات إدارية بشكل مستمر، 24 ساعة على 24 و 7 أيام على 7، لفائدة أفراد الجالية العائدين لقضاء عطلتهم بأرض الوطن؛
 - تعزيز المراكز القنصلية، عند الاقتضاء، خاصة بفرنسا، إيطاليا، بلجيكا وهولندا، بأعوان ومستخدمين عرضيين خلال عملية العبور؛
 - إحداث خلية يقظة على مستوى الوزارة المنتدبة المكلفة بشؤون المغاربة المقيمين بالخارج طيلة فترة العبور لتتبع سير العملية؛
 - متابعة التنسيق مع سلطات بلدان الاستقبال والسلطات المغربية المختصة، خاصة مع وزارة الداخلية والإدارة العامة للأمن الوطني، لضمان مرور العملية في أحسن الظروف والاستجابة لانتظارات مواطنينا بالخارج بمناسبة العودة لقضاء عطلتهم السنوية بأرض الوطن.
- وبالمناسبة، لا بد أن أتوجه بالشكر لكافة المتدخلين من الهيئات والمؤسسات والإدارات، التي تسهر على إنجاح هذه العملية الوطنية الكبرى، وأخص بالذكر مؤسسة محمد الخامس للتضامن، والوقاية المدنية، والأمن الوطني، والقوات المساعدة، والدرك الملكي، ونساء ورجال الجمارك ومختلف المصالح الإدارية والصحية والاجتماعية، والذين يضطلعون، كل من موقعه، بدور كبير وأساسي في هذه العملية، وأدعوهم بالمناسبة إلى مواصلة التعبئة وبذل المزيد من الجهود خدمة لمواطناتهم ومواطنيهم الراغبين في قضاء عطلتهم ببلدهم الأم.

١٧. التدابير المرتبطة بالنقل البحري والجوي

تنفيذا للتعليمات السامية لجلالة الملك حفظه الله، تم العمل على تكثيف الرحلات البحرية والجوية، وكذا ملاءمة أسعار النقل الجوي والبحري لتكون في متناول جميع المغاربة المقيمين بالخارج الراغبين في زيارة وطنهم.

1. على مستوى النقل البحري

أ. تكثيف الرحلات البحرية

فيما يخص عودة المواطنين المغاربة القاطنين بالخارج عبر الرحلات البحرية فإنها ستتم انطلاقا من نفس نقاط العبور البحري (جينوا بإيطاليا وسيت ومارسيليا بفرنسا) التي تم العمل بها خلال السنة الماضية.

وقد تم توفير 8 سفن لعبور مغاربة العالم وهي مقسمة على النحو التالي:

- 3 سفن مخصصة للمسار الآتي: ميناء طنجة المتوسط-ميناء سيت بفرنسا- ميناء جنوة بإيطاليا؛

- سفينتان (2) مخصصتان للمسار الآتي: ميناء طنجة المتوسط-ميناء مارسيليا بفرنسا؛

- 3 سفن مخصصة للمسار الآتي: ميناء الناظور-ميناء سيت بفرنسا.

وتشتغل هذه الخطوط بطاقة استيعابية أولية تصل إلى 20000 مسافر و5000 عربة أسبوعيا، كما تمت تعبئة باخرة إضافية على خطي مارسيليا-طنجة المتوسط وجينوا-طنجة المتوسط، بطاقة استيعابية تبلغ 4000 مسافر و1000 عربة أسبوعيا.

وبالتالي، فإن الطاقة الاجمالية ستبلغ حوالي 48.000 مسافر وما يفوق 15.000 عربة أسبوعيا، مما سيمكن من تغطية المرحلة المتوقعة للعبور، من 15 يونيو إلى 15 شتنبر 2021، بحوالي 650 ألف مسافر و180 ألف عربة.

هذا، ويتم العمل على تقوية هذه الخطوط البحرية، حيث قامت المصالح المختصة باتصالات مكثفة مع شركات النقل البحري العاملة على الخطوط البحرية

مع أوروبا، وذلك بهدف إضافة خطوط جديدة إلى الخطوط التقليدية الرابطة مع موانئ سيت ومرسيليا وجينوا، تمكن من الرفع من الطاقة الاستيعابية واعتماد أئمنة مناسبة للمسافرين.

كما تجري مباحثات مع السلطات البرتغالية بهدف جعل ميناء بورتيماوو في البرتغال ميناء للعبور، من خلال فتح خطوط ملاحية جديدة من هذا الميناء باتجاه ميناء طنجة المتوسط.

وفي إطار الحرص على تطبيق البروتوكول الصحي المعمول به بالنسبة للرحلات البحرية، سيتم توفير مختبر متنقل، مع الموارد البشرية الصحية اللازمة، على متن كل باخرة تربط بين الموانئ المشار إليها أنفا، لتمكين المواطنين العائدين من إجراء الاختبارات الطبية الخاصة بالكشف عن فيروس كورونا (PCR) في الحالات الاستثنائية التالية:

- تقديم فحص للكشف عن فيروس كورونا يتجاوز 48 ساعة، عند ركوب الباخرة، أو عند ولوج التراب المغربي؛
- ظهور أعراض كورونا على أحد أو بعض المسافرين خلال الرحلة البحرية على متن الباخرة؛
- الإدلاء بشهادات اختبار كورونا غير صحيحة أو مشكوك في صحتها؛
- عدم تمكن أحد المسافرين من الإدلاء، لسبب قاهر، بفحص طبي سلبي.

ب. خفض أئمنة التذاكر

فيما يتعلق بأئمنة التذاكر، فبالنسبة للبواخر المكتراة، فقد تم تقليص الأئمنة المرجعية للتذاكر ذهابا وإيابا بالسيارة إلى 995 أورو للعائلة المتكونة من أربعة أفراد بالنسبة للخطوط طويلة المدى، و450 أورو للعائلة المتكونة من أربعة أفراد بالنسبة للخطوط متوسطة المدى.

أما بالنسبة للبواخر الأخرى، فقد صادقت الحكومة بتاريخ 17 يونيو 2021 على مرسوم رقم 2.21.479، يتعلق بإحداث تعويض عن التنقل عبر البحر لفائدة المغاربة المقيمين بالخارج المسافرين عبر الرحلات البحرية الرابطة بين موانئ فرنسا وإيطاليا والبرتغال وموانئ المملكة المغربية.

ويهدف مشروع هذا المرسوم، إلى تحديد تعويض مالي، بصفة استثنائية، لفائدة أفراد الجالية المغربية المقيمين بالخارج والمسافرين عبر الرحلات البحرية مرة واحدة وأخيرة ذهابا وإيابا، وذلك خلال الفترة الممتدة من 15 يونيو 2021 إلى 30 شتنبر 2021.

ومن المرتقب أن تكلف هذه العملية حوالي ملياري (02) درهم.

2. على مستوى النقل الجوي

أ. منظومة غير مسبوقة للرحلات الجوية

وضعت الخطوط الملكية المغربية منظومة "غير مسبوقة" من الإجراءات لتسهيل تنقل المغاربة المقيمين بالخارج خلال الفترة الصيفية. حيث اقترحت عرضا يناهز 2.5 مليون مقعدا خلال الفترة الممتدة من 15 يونيو الى 15 شتنبر 2021، مقابل 384 ألف مقعد خلال نفس الفترة سنة قبل ذلك. وقد اقتُني منها فعلا، إلى حدود 21 يونيو، حوالي 45%، أي مليون و80 ألف تذكرة.

ومن المنتظر أن يتم تشغيل أزيد من 80 خطا دوليا هذا الصيف، ومن المنتظر أن يتغير هذا الرقم تبعا لتطور الحالة الوبائية وتصنيف الدول. كما سيتم تعزيز هذه الخطوط من خلال الشبكة المحلية التي تضم ما يقرب من عشرين (20) خطا تم تعزيز رحلاتها، خاصة في مراكش وأكادير.

وسيتم إطلاق خطوط جوية جديدة مباشرة مثل خط باريس-الداخلة الذي انطلق ابتداء من 18 يونيو الجاري. وسيتمكن لأول مرة، من ربط القارة الأوروبية بمدينة الداخلة، في توقيت يقل عن أربع ساعات و30 دقيقة. وسيتم إطلاق رحلة واحدة الى اثنتين في الأسبوع في مرحلة أولى.

كما قامت الخطوط الملكية المغربية بتعزيز برنامج رحلاتها في أهم البلدان التي تستضيف أكبر عدد من المغاربة المقيمين بالخارج، حيث برمجت ما بين 15 يونيو و15 شتنبر 2021 حوالي 315 رحلة أسبوعية تربط بين المغرب وخمس بلدان رئيسية حيث يتمركز مغاربة العالم (فرنسا، إيطاليا، إسبانيا، بلجيكا، المملكة المتحدة).

وقد برمجت الشركة 162 رحلة أسبوعيا في اتجاه فرنسا، مقابل 49 منجزة خلال صيف 2020، كما برمجت 76 رحلة أسبوعية نحو إسبانيا مقابل 8 رحلات و35 نحو إيطاليا مقابل 8 رحلات خلال صيف 2020.

إلى جانب ذلك، فقد عبأت الشركة موارد بشرية ومادية إضافية لمواجهة الارتفاع الاستثنائي الذي ستشهده هذه المرحلة.

ب. خفض أثمان التذاكر

على مستوى أسعار التذاكر، تقترح شركة الخطوط الملكية المغربية أسعارا في متناول أفراد الجالية المغربية المقيمة بالخارج. وقد تم تدقيق هذه العروض لإعداد قائمة أسعار استثنائية تختلف حسب الوجهات وعدد أفراد الأسرة.

وفي هذا الإطار، سيتم اقتراح تذاكر سفر ذهابا وإيابا عند انطلاق جميع الرحلات الأوروبية للخطوط الملكية المغربية (باستثناء روسيا وتركيا)، بسعر 97 أورو عن كل راكب بالنسبة لأسرة مكونة من أربعة أفراد أو أكثر.

كما تم تحديد السعر في 120 أورو ذهابا وإيابا بالنسبة للأسر المسافرة المكونة من ثلاثة أفراد. أما فيما يخص المسافرين الفرادى أو بصحبة شخص آخر فقد تم تحديد السعر في 150 أورو للفردي (ذهابا وإيابا).

وبالنسبة للرحلات المنطلقة من أمريكا الشمالية (نيويورك وواشنطن ومونتريال) فقد تم تحديد السعر في 500 أورو (ذهابا وإيابا) لكل راكب مرفوق باثنين من أفراد أسرته أو أكثر، فيما يبلغ السعر بالنسبة للمسافرين الآخرين 600 أورو (ذهابا وإيابا).

وبالنسبة للقادمين من إفريقيا وتركيا وروسيا عبر الخطوط الملكية المغربية، تم تحديد السعر في 240 أورو (ذهابا وإيابا) لكل مسافر مرفوق باثنين أو أكثر من أفراد الأسرة و300 أورو لكل مسافر بمفرده أو بصحبة أحد أفراد الأسرة.

أما تذاكر الرحلات الجوية القادمة من تونس، فسيتم طرحها للبيع بسعر 120 أورو (ذهابا وإيابا) لكل مسافر رفقة اثنين أو أكثر من أفراد الأسرة، وبمبلغ 150 أورو لكل مسافر بمفرده أو رفقة أحد أفراد الأسرة.

وتفاديا لاحتكار حجز التذاكر، فإن هذه الأخيرة تباع بصفة إسمية للزبناء، إما مباشرة أو عبر الوكالات المختصة.

ويتوقع أن تكلف هذه العملية حوالي مليارين ونصف (2.5) درهم، ستخصص لتغطية فارق أسعار التذاكر.

3. التدابير الصحية والاحترازية المواكبة

على مستوى التدابير الاحترازية والوقائية، سيتم تنفيذ إجراءات الأمن الصحي لضمان صحة وسلامة زبناء وموظفي شركات النقل الجوية والبحرية، من خلال:

- إلزامية استعمال الكمادات؛
- تكثيف علميات التعقيم والتطهير للسفن والطائرات وكافة الفضاءات والمرافق التي يستخدمها الركاب بالموانئ والمطارات (قاعات الانتظار، المرافق الصحية، قاعات الصلاة، السلالم، المصاعد، مقاعد الانتظار، أجهزة التفتيش الأمني، عربات نقل الأمتعة...)
- تفعيل التباعد الجسدي وتدابير السلامة الصحية بين المسافرين، مثل احترام المسافة في منطقة الإركاب، وفي حافلات النقل وفي السلالم الكهربائية والممرات؛
- تجهيز الموانئ والمطارات بكاميرات حرارية لمراقبة المسافرين الوافدين، وبأجهزة متطورة لقياس درجة الحرارة؛
- توفير أدوات تعقيم اليدين في مختلف أرجاء الموانئ والمطارات؛

- تهيئة أمكنة عازلة للحالات المشتبه إصابتها بالفيروس وتوفير سيارات إسعاف مجهزة للتكفل بهذه الحالات.

هذا، ولا بد من تجديد التأكيد على ضرورة أخذ الحيطة والحذر والالتزام بالتدابير الاحترازية، حفاظاً على النتائج والمكتسبات المحققة في مجال مواجهة انتشار الفيروس وحماية الأمن الصحي للوطن والمواطنين، وصوناً للجهود الجبارة التي بذلتها بلادنا على هذا المستوى حتى الآن، خاصة مع اقتراب العطلة الصيفية، ونهاية الموسم الدراسي، وبمناسبة عيد الأضحى، وما يترتب عن كل ذلك من تنقلات وتجمعات واختلاط بين الأشخاص.

4. مخطط التدبير المطاري

ولمواكبة هذه العملية وضمان نجاحها على صعيد المطارات، أعد المكتب الوطني للمطارات مخططاً استثنائياً لذلك، تتمحور حول التدابير التالية:

- ملاءمة الاستغلال المطاري وتدابير تدفقات المسافرين مع الإكراهات المتعلقة بتدبير الوضعية الوبائية؛
- تكثيف وتعميم عمليات التنظيف والتعقيم؛
- تقوية حملات التحسيس والإعلام مع وضع المكتب لصفحة خاصة على موقعه على شبكة الأنترنت توفر جميع المعلومات المتعلقة بمواعيد الرحلات الجوية وبظروف الاستقبال.

وقد تمكنت المطارات المغربية من معالجة رواج للمسافرين يصل إلى 180 ألف مسافر (حوالي 65 % منها وصول في ظرف لا يتجاوز أسبوع)، وسيعرف هذا الرواج ارتفاعاً متصاعداً في الأيام المقبلة إن شاء الله.

كما تستعد المطارات المغربية لاستئناف أنشطة حوالي 42 شركة للنقل الجوي، ستربط المغرب بـ 43 بلداً.

5. تدابير خاصة بالفئات الهشة

تعمل مؤسسة التعاون الوطني على تعبئة كل فرق المساعدة الاجتماعية المتواجدة بكل عمالات وأقاليم المملكة للانضمام إلى جهود السلطات العمومية بمختلف نقط العبور والمرور، من أجل تقديم خدمات الاستقبال والاستماع والدعم والوساطة والتوجيه والمواكبة لمختلف الفئات الاجتماعية، من أطفال، ونساء، ومسنين، وأشخاص في وضعية إعاقة، والتي تحتاج إلى هذا الصنف من الخدمات الأساسية أو الموازية.

كما ستعمل هذه المؤسسة على فتح أبواب وحدات إدارية وفضاءات وخلايا اجتماعية متخصصة في دعم وتوجيه الأشخاص في وضعية إعاقة، وحماية ومواكبة الطفولة، والعناية بالأشخاص في وضعية صعبة أو وضعية هشة، بالتعاون وتنسيق مع مختلف المتدخلين، لتسوية الأوضاع الطارئة لأفراد هذه الجالية وفق طبيعة الحالات المعروضة.

وفي إطار الأنشطة الترفيهية الصيفية للمؤسسات الاجتماعية التي تدعمها مؤسسة التعاون الوطني، ووفق الإجراءات الاحترازية والوقائية المعتمدة من طرف السلطات العمومية للحد من انتشار جائحة كورونا، فإن المؤسسة مستعدة لمواكبة انضمام بعض أبناء هذه الجالية إلى أنشطة هذه المؤسسات، إعمالاً لمبدأ التضامن والتواصل بين الأجيال داخل وخارج الوطن.

6. تحسين ظروف الإقامة بمؤسسات الإيواء

تنفيذا للتوجهات الملكية السامية لكافة الفاعلين السياحيين من أجل اتخاذ التدابير اللازمة قصد استقبال أبناء الجالية المغربية المقيمين بالخارج في أحسن الظروف وبأئمنة ملائمة، قامت السلطة الحكومية المكلفة بالسياحة بتعبئة مصالحتها الخارجية من أجل مواكبة الجمعيات المهنية الجهوية للصناعة الفندقية، وذلك بهدف تسريع وتيرة منح شارة "مرحبا بكم بأمان" "Welcome Safely" لمؤسسات الإيواء

السياح، والتي تعتمد على مبدأين أساسيين، وهما الامتثال لمرجع السلامة الصحية، وتكوين وتقوية قدرات المستخدمين.

ومن جهة أخرى، فإن مجموع الفاعلين السياحيين عبروا عن التزامهم باستقبال المغاربة المقيمين بالخارج في أفضل ظروف السلامة الصحية، وتمكينهم من أسعار تفضيلية خلال مقامهم بالمؤسسات السياحية المصنفة بكل فئاتها، وعبر مجموع التراب المغربي.

وهكذا أعلنت الكونفدرالية الوطنية للسياحة والجامعة الوطنية للصناعة الفندقية عن تخفيضات بنسبة 30 % مقارنة بالأثمنة المتداولة في المنصات الرقمية، مع مجانية اصطحاب لطفل لا يتجاوز عمره 12 سنة. وهذه التخفيضات سيستفيد منها بالإضافة للمغاربة المقيمين بالخارج جميع المغاربة.

كما أطلق المكتب الوطني المغربي للسياحة حملة تواصلية لفائدة أفراد الجالية المغربية المقيمين بالخارج، تماشيا مع علامته التجارية الجديدة "نتلاقا و فبلادنا"، والتي تهدف هذه الحملة إلى تعزيز الروابط القوية والتاريخية التي تجمع مغاربة العالم بوطنهم الأم، كما تروم ترسيخ مكانة المملكة كوجهة مفضلة للمغاربة المقيمين بالخارج وتشجيعهم على استكشاف المزيد من ثراء بلادهم. من خلال مختلف التجارب الفريدة التي تقدمها وجهة المغرب بلدهم الأصلي.

المحور الثاني: التدابير والإجراءات المتخذة لمواكبة عملية "مرحبا 2021"

في إطار برنامج مواكبة المغاربة المقيمين بالخارج وتعزيز التواصل معهم خلال فترة الصيف، تتم تعبئة للمصالح المركزية والمصالح اللامركزية للوزارة الوصية لمواكبة واستقبال المرتفقين من مغاربة العالم.

1. على مستوى المواكبة القانونية والإدارية

تتم المواكبة القانونية والإدارية لمغاربة العالم خلال فترة إقامتهم بالمغرب، عبر مجموعة من الخدمات:

- ضمان الديمومة بالوزارة المنتدبة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وبمصالحها اللامركزية (دور مغاربة العالم وشؤون الهجرة)، وفي مختلف الإدارات والمؤسسات العمومية المعنية الأخرى؛
- تفعيل العمل "بالشباك الخاص بالمغاربة المقيمين بالخارج بالإدارات والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية" الذي تم إحداثه بتاريخ 20 يوليوز 2015، تفعيلا لمنشور رئيس الحكومة رقم 7/2015؛
- المنصة الرقمية لتقديم الخدمات القانونية والقضائية عن بعد للمغاربة المقيمين بالخارج خلال الفترة الصيفية، تهم خدمة "الاستقبال بالموعد"، التي أُعطيَت انطلاقتها يوم 16 يونيو 2021. وستكمن هذه الآلية من تقديم هذه الخدمات حضوريا وكذا من خلال الاستقبال الشخصي عن بعد؛
- إحداث شبك نموذجي لاستقبال وتوجيه مغاربة الخارج على مستوى جهات المملكة بالمراكز الجهوية للاستثمار ولدى مؤسسة البنك الشعبي لإنشاء المقاولات الذاتية «Auto entrepreneurship»، وأيضا لتسهيل الحصول على التمويل البنكي بشروط ميسرة لدعم الأنشطة الأكثر تضررا من الأزمة، ومع ضمانات تحفيزية لفئة الشباب؛

▪ تطوير مجموعة من الخدمات الموجهة لمغاربة العالم ورقمنتها بتنسيق مع عدد من المؤسسات العمومية، وخاصة في إطار تنزيل ورش تبسيط المساطر والإجراءات الإدارية.

II. على مستوى التواصل

في هذا الإطار أُخْدِثت خلايا للتواصل بمختلف الطرق المتاحة للتجاوب مع استفسارات وطلب المعلومات وتلقي الشكايات من طرف المغاربة المقيمين بالخارج.

وفي هذا الإطار، رفعت الوزارة المنتدبة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج من مستوى يقظتها التواصلية، على المستويين المركزي والترابي، من أجل التوجيه والإرشاد والمواكبة الإدارية بعد انطلاق عملية "مرحبا 2021"، لاسيما أن هذه الفترة تشهد إقبالا كبيرا للمغاربة المقيمين بالخارج على عدد من الإدارات والمؤسسات الوطنية، بهدف تنسيق الجهود مع كل المتدخلين مركزيا وترابيا لإيجاد الحلول المناسبة للمشاكل أو الصعوبات التي قد تعترض المواطنين المقيمين بالخارج.

وفي هذا السياق، تم وضع أرقام هاتفية إضافية وبريد إلكتروني على المستوى المركزي من أجل تلقي مختلف استفسارات وطلبات وشكايات المغاربة المقيمين بالخارج طيلة أيام الأسبوع.

كما وُضِع مخطط تواصل وإعلامي متكامل موجه للمغاربة المقيمين بالخارج، يهدف إلى إخبار والتوجيه والتفاعل المستمر، بالإضافة إلى إطلاق برنامج تواصل رقمي يركز على المجالات التالية:

▪ تعبئة الكفاءات من خلال إبراز الإنجازات والمبادرات التي قام بها المغاربة المقيمون بالخارج؛

▪ تسليط الضوء على الفرص الاستثمارية التي يتيحها المغرب لتشجيع المغاربة المقيمين بالخارج على الاستثمار في المغرب؛

▪ الترويج للعرض الثقافي الموجه لفائدة المغاربة المقيمين بالخارج؛

- الترويج لمنصة "بلادي فقلبي" BLADIFQALBI، التي تم إعطاء انطلاقها شهر يناير 2021، بهدف تعزيز التواصل مع مغاربة العالم.

III. إبراز كفاءات المغاربة المقيمين بالخارج

من خلال الأنشطة التالية:

- مواصلة تطوير منصة لتعبئة الكفاءات المغربية بالخارج "مغربكم" «maghribcom»؛
- تعزيز التواصل مع الكفاءات المغربية المقيمة بالخارج من أجل تعبئتها والتعريف بها خلال هذه الفترة، وذلك عبر تنشيط مختلف شبكات كفاءات العالم؛
- تمكين كفاءات مغاربة العالم خلال مقامهم الصيفي بالمغرب من المشاركة وتأطير دورات تكوينية لفائدة الطلبة المغاربة وذلك في إطار برنامج "أكاديمية الكفاءات المغربية بالخارج" (MRE Academy)؛
- وضع خلية استقبال على صعيد الوزارة المنتدبة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج، من أجل تقديم البرنامج الوطني لتعبئة الكفاءات وتسجيل الكفاءات الجديدة؛
- وضع خلية استقبال بالوزارة وعلى مستوى دور المغاربة المقيمين بالخارج من أجل تقديم المنصة الإلكترونية الجديدة وتسجيل حاملي المشاريع الجدد من أجل مواكبتهم؛
- تنظيم دورات تكوينية حضورية حسب التدابير الصحية المعتمدة بشراكة مع الشركاء الأجانب والاتحاد العام للمقاولات "الجهة 13" لفائدة حاملي المشاريع بالمغرب.

١٧. الاحتفال باليوم الوطني للمغاربة المقيمين بالخارج

يصادف هذا الاحتفال، الذي أقره صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله سنة 2003، يوم 10 غشت من كل سنة، ويتم تنظيمه بمختلف عمالات وأقاليم المملكة بتعاون مع وزارة الداخلية، ويشكل فضاء للتشاور وتبادل الآراء بخصوص القضايا والتحديات التي تهم مغاربة العالم تحت موضوع معين كل سنة، حيث تم خلال السنوات الأخيرة التطرق إلى مجموعة من المواضيع أهمها الشباب، النساء، استثمارات مغاربة العالم، الخدمات الإدارية... إلخ.

ومن المزمع تنظيم الاحتفال باليوم الوطني للمهاجر خلال هذه السنة يوم 10 غشت 2021 تحت شعار "المغاربة المقيمون بالخارج في صلب النموذج التنموي الجديد".

هذا، ويرتقب أيضا تنظيم الاجتماع التاسع للجنة الوزارية لشؤون المغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة خلال شهر يوليوز 2021 من أجل الدراسة والمصادقة على عدد من التوصيات التي تهم المواكبة الاجتماعية للمغاربة المقيمين بالخارج في ظل تداعيات كورونا، وتعبئة الكفاءات والاستثمارات، وأيضا التنزيل الترابي للسياسة الوطنية للهجرة والمغاربة المقيمين بالخارج.

خاتمة

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

في الختام، أود أن أجدد التأكيد على أننا مقبلون على رهان وطني هام يتمثل في إنجاز عملية العبور، واستقبال أخواتنا وإخواننا المغاربة المقيمين بالخارج، بالموازاة مع استمرار الحيطة والحذر واليقظة على جميع المستويات حتى تمر هذه العملية في أحسن الظروف الصحية، ونحافظ على المكتسبات التي حققتها المملكة في تدبير الجائحة بفضل الرؤية الاستباقية والاستشرافية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، وتلاحم وتعبئة كافة مكونات الشعب المغربي.

وبالنظر إلى التراخي الملحوظ مؤخرا في احترام الإجراءات الاحترازية والتدابير الوقائية، لابد من تذكير المواطنين والمواطنات بضرورة الالتزام الصارم بهذه الإجراءات التي تقرها وتعلنها السلطات والجهات المعنية، ولابد أيضا من احترام التدابير الموصى بها من لدن اللجنة العلمية الوطنية والسلطات الصحية ببلادنا، من ارتداء للقناع بشكل سليم، والحرص على النظافة، واحترام التباعد الجسدي، وتجنب التجمعات غير الضرورية، خصوصا مع الرفع التدريجي للإجراءات الاحترازية واستئناف الرحلات الدولية من وإلى المغرب.

إننا مدعوون جميعا إلى تضافر الجهود لكي نجعل من عملية عودة المغاربة المقيمين بالخارج، "مرحبا 2021"، خلال صيف هذه السنة فرصة لصلة الرحم بين أبناء الوطن الواحد، وتوطيد أواصر مغاربة العالم ببلدهم، وفرصة لإعطاء انطلاقة جديدة لأوراش التنمية ببلدنا ودعم مختلف القطاعات الاقتصادية الوطنية، كل ذلك في أمن وأمان واطمئنان.

وإننا مدعوون جميعا للتحلي بروح التفاؤل والأمل والإيجابية، التي عبر عنها جلالة الملك حفظه الله في خطاب افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الخامسة من الولاية التشريعية العاشرة بقوله: "وإنني واثق بأننا سنرفع جميعا هذا التحدي، في إطار الوحدة الوطنية والتضامن الاجتماعي"، مختتما خطابه السامي بقوله تعالى:

"ولا تيأسوا من روح الله، إنه لا ييأس من روح الله إلا القوم الكافرون"، صدق الله العظيم.

وإذ أجدد الترحيب بأخواتنا وإخواننا المغاربة المقيمين بالخارج على أرض وطنهم وبين أهلهم وذوئهم، فإنني أتمنى لهم مقاما طيبا، راجيا الله تعالى أن يوفقنا لكي تمر عملية استقبالهم ومواكبتهم في أحسن الظروف.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.